

الحلقة (١٢)

حديثنا يبدأ مع حديث أنس رضي الله عنه: أنه قال: "أمر بلال أن يشفع الأذان شفعاً ويوتر الإقامة إلا الإقامة، يعني: إلا قد قامت الصلاة". متفق عليه. ولم يذكر مسلم الاستثناء.

الحديث في الصحيحين والاستثناء في صحيح البخاري، فلسنا بحاجة إلى بيان درجته. وقول أنس رضي الله عنه "أمر بلال" إذا ورد من الصحابي قوله أمرنا أو نهيها أو أمر فلان من الصحابة، إنما يكون الأمر هو رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأمر بلال أي أمره النبي صلى الله عليه وسلم، لأن هذا تشريع ولا يكون ذلك إلا عن المبلغ عن الله سبحانه وتعالى وهو رسول صلى الله عليه وسلم، فالأمر هنا إنما هو من النبي صلى الله عليه وسلم، ويكون ذلك فيما يقول فيه الصحابي: أمرنا بكذا، فالأمر هو النبي صلى الله عليه وسلم، أو نهيها عن كذا فالناهي هو النبي صلى الله عليه وسلم، فقوله هنا "أمر بلال" أي الأمر هو النبي صلى الله عليه وسلم، فيكون الحديث على هذا مرفوعاً لأنه من الإضافة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وليس من قول أنس أو لا نقول أنه موقوف لأن الأمر هو النبي صلى الله عليه وسلم.

الحديث هو في شفع الأذان وقد تقدم معنى شفع الأذان، شفع الأذان أن يقوله شفعاً، والأذان كما تقدم معنا أنه يقال مرتين مرتين، ما عدا التكبير في الأول فإنه يقال أربعاً، ومن جمل الأذان ما لم يشفع وهي كلمة التوحيد في آخره فهي واحدة في الأذان وفي الإقامة، فلعل الأمر بالشفع هنا هو غالب ما في جمل الأذان، إذا أخرجنا التكبير في الأول، وإن كان على وجه أنه أيضاً شفع، ونخرج كذلك كلمة التوحيد في الأخير فهي فرد ولا يزداد عليها، ولم يأت في نص من النصوص أن النبي صلى الله عليه وسلم أو عمن ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه زيد فيها أو أنها كررت، بل هي واحدة في كل الأحاديث التي وردت، وسواء كان ذلك في الأذان أو كان في الإقامة.

وتبين لنا الاختلاف في عدد جمل الأذان ما بين خمس عشرة وسبع عشرة وتسع عشرة جملة، هذا بالنسبة لألفاظ الأذان وقد تقدمت معنا.

نأتي هنا في هذا الحديث في ألفاظ الإقامة، ما تكون ألفاظ الإقامة؟

فهنا النبي صلى الله عليه وسلم أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة، عندنا في النص "ويوتر الإقامة، إلا الإقامة" جاء لفظ الإقامة هنا مرتين:

الإقامة الأولى: من حيث الإعراب فهي مفعول به "ويوتر الإقامة" مفعول به، أيضاً "إلا الإقامة" الإقامة الثانية منصوبة أيضاً لكنها مستثنى.

ما الإقامة الأولى، وما الإقامة الثانية؟ اللفظان هنا؟

ويوتر الإقامة: أي المراد به جمل الإقامة كاملة، أي إقامة الصلاة، الجمل كاملة، ويوتر الإقامة أي جمل

الإقامة كاملة.

إِلَّا الْإِقَامَةُ: الإقامة هنا مستثنى معنى ذلك إلا جملة "قد قامت الصلاة"، فهذه لا توتر بل تشفع، إذ المراد بالإقامة الأولى هنا ولفظ الإقامة الأولى جمل الإقامة كاملة، وأما الإقامة الثانية المستثناة فالمراد بها قول "قد قامت الصلاة"، إلا الإقامة أي قوله "قد قامت الصلاة" فهذه تشفع.

ما هي ألفاظ الإقامة على هذا؟

ألفاظ الإقامة على هذا تكون إحدى عشرة جملة، لأن التكبير في الأول مرتان، ثم التشهد للتوحيد والرسالة مرتين أي قول أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمد رسول الله، فهما مرتان، الحيلة مرتين، يقول حي على الصلاة مرة وحي على الفلاح مرة، وقد قامت الصلاة يقولها مرتين، والتكبير في الآخر مرتين، ثم التوحيد مرة واحدة، مجموع ذلك إحدى عشر وهذا ما اختاره الإمام أحمد رحمه الله تعالى.

ومن العلماء من اختار سواء ذلك وقال أنها سبع عشرة جملة، فيجعل التكبير أربعاً، والتشهدين أربعاً، والحيلتان أربعاً، وقد قامت الصلاة مرتين، والتكبير في الآخر مرتين والتوحيد مرة، فيكون بذلك المجموع سبع عشر مرة.

وهذا مذهب لا زال ظاهر في بعض البلدان، ولعلنا نجد أحياناً رُبما أحد الوافدين إلى هذه البلاد يقيم أحياناً إن كان نائباً عن مؤذن أو ما شابه عن ذلك، يقيم بهذه الصورة، فينكر عليه، ونقول لا ينكر على مثل هذا، هو على مذهبٍ وعلى تقليد لمذهب من المذاهب المعتبرة، فإذا لا ينكر عليه بهذا الإنكار الذي نجده عند البعض، بل ربما البعض يبطل الإقامة بهذا ويقيم من جديد، فيتنبه لهذا. ومنهم أيضاً من قال إنها على جملة جملة، إلا قد قامت الصلاة فتكون **تسع جمل**، الله أكبر في الأولى مرة، ثم الشهادتان مرتان، هذه ثلاث، ثم حي على الصلاة حي على الفلاح، ثم قد قامت الصلاة مرتين، ثم التكبير في الأخير مرة، وكلمة التوحيد مرة فهذه تسع، هذا قول أيضاً لبعض الأئمة ولعل هذا مستنده هذا الحديث الذي معنا حديث أنس: **"أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة"**.

لكن لعل المشهور والله أعلم ما ذهب إليه من قال بأن الجمل إحدى عشرة جملة، ويُجاب عن قوله "يوتر الإقامة" أن تكرار التكبير في أولها مرتين بمنزلة الوتر بالنسبة لتكراره أربعاً في الأذان، فهو في الأذان يكون أربعاً فوتره كأنه على هذا والله أعلم على النصف من ذلك فيكون مرتين.

وأيضاً نُعيد القول هنا وننقل ما ذكره شيخ الإسلام وغيره من أهل العلم بأن العبادات الواردة على وجوه متنوعة ينبغي أن تُفعل على جميع الوجوه، هذا تارة وهذا تارة، بشرط أن لا يكون في هذا تشويشاً على العامة، نعم إذا كان هذا التشويش على العامة فلا يفعل ذلك، لكن إن لم يكن هناك تشويش، فلو فعل هذا مرة وهذا مرة لكان أولى، وقد تقدمت الإشارة إلى هذا أيضاً في الأذان، فيفعل هذا مرة وهذا مرة، فإن كان هناك تشويش فعل ما عرفه الناس مما كان مستنداً للشريعة، ليس على عادة الناس

المخالفة لا، على ما اعتاده الناس مما كان موافقاً لنصوص الشرع، فيُتقيد به خشية فتنة العامة أو التشويش على العامة.

هنا النبي صلى الله عليه وسلم أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة، **ما الحكمة في ذلك؟ ما الحكمة في تغيير عدد الجمل هنا في هذا الحديث؟**

قالوا الحكمة في ذلك أن الأذان هو إعلام للغائب، إعلام للبعيد، ناسب فيه التكرار، وناسب فيه علو الصوت ليسمع الناس، إذن هذا من حيث الأذان.

أما من حيث الإقامة فهي: إعلام للحاضر ليقوم إلى الصلاة، فاكتمى فيها بالوتر وتقليل جمل الإقامة عن جمل الأذان، فهذه هي الحكمة في الشفع في الأذان والوتر في الإقامة.

وهذه أيضاً قاعدة شرعية، وفعل النبي صلى الله عليه وسلم كان يعيد الكلام ثلاثاً ليُفهم عنه صلى الله عليه وسلم، فإذا نقول هذه سنة فيما يراد إبلاغه أو يراد إفهامه للناس، فإذا تكرر الأذان وشفع الأذان هو من هذا، أما الإقامة فهي إعلام للحاضر ويُكتفى فيه بأدنى شيء، ولذلك كان المشروع في الأذان أن يكون في مكان عالي، سواء بذات المؤذن بذاته في مكان مُرتفع، أو بصوته، كما هو الحال الآن في المساجد مع وجود مكبرات الصوت، فالصوت هو المرتفع، فأجهزة الصوت نجدها في الأماكن العالية في أعلى المنارات ونحو ذلك والمؤذن في الأسفل، لكن لو لم تكن هذه على ما كان عليه الناس من قبل، فربما لا تزال موجودة في بعض البلدان الآن ما توجد هذه المكبرات، إذاً المشروع أن يؤذن على مكان عالي مرتفع ليُسمع الناس، لأنه كلما كان الصوت أو المؤذن في مكان أعلى كان أبلغ للصوت. فإذاً من السنة أن يكون في مكان عالٍ كما تقدم سواء كان بذات المؤذن بذاته في مكان مرتفع أو على مكان مرتفع، أو كان بصوته كما هو الحال الآن مع وجود مكبرات الصوت، وهذه النعمة التي أنعمها الله سبحانه وتعالى على العباد بهذه المكبرات، فالصوت صار يسمع على بعد مع أن المؤذن داخل المسجد أو في مكان منخفض، لكن الصوت يصل لأن الأجهزة في أعلى الأمكنة، فيبلغ الصوت إلى من يُراد إبلاغه بالأذان في هذا.

فإذاً تبين لنا في هذا الحديث ألفاظ الإقامة، وتقدم فيها كما أسلفنا ثلاثة أقوال، ولعل الأقرب والله أعلم من قال أنها إحدى عشرة جملة، وأن تثنية التكبير في الأول إنما هي بمثابة الوتر بالنسبة للأربع والله أعلم.

ننتقل إلى حديث آخر وهذا الحديث ما ذكره الحافظ ابن حجر في البلوغ حديث جابر رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لبلال: "إذا أذنت فترسل، وإذا أقمت فاحذر، واجعل بين أذانك وإقامتك مقدار ما يفرغ الأكل من أكله") الحديث رواه الترمذي وضعفه.

إذاً هذا الحديث حديث جابر رضي الله عنه في أمر النبي صلى الله عليه وسلم لبلال عندما يؤذن أن يتمهل ويترسل، وإذا أقمت فاحذر، ثم جملة أخرى وهي قوله صلى الله عليه وسلم "واجعل بين أذانك

وإقامتك مقدار ما يفرغ الأكل من أكله".

الحديث كما ذكر الحافظ ابن حجر أنه ضعيف، وقال فيه الترمذي لا نعرفه إلا من حديث عبد المنعم وهو كافٍ في تضعيفه، وإسناده مجهول، كما ضعفه البيهقي وابن عدي، وله شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه أبو الشيخ من حديث سليمان ومن حديث أبي بن كعب عند عبد الله ابن الإمام أحمد، وكلها واهية، قال الصنعاني إلا أنه يقوي روايات هذا الحديث المعنى الذي شرع له الأذان، أي في الترسل.

ما الحكمة من شرعية الأذان؟ هو إعلام الغائب، فإذا من حيث المعنى أن الترسل فيه، ومعنى الترسل: التمهّل، "إذا أذنت فترسل" معناه تمهّل ورتل الألفاظ، وأما كلمة احذر: فمعناها الإسراع في الإقامة، الحذر: هو الإسراع.

تقدم معنا الحكمة من مشروعية الأذان أنه إعلام الغائب، فيناسبه ماذا؟ يناسبه الترسل، وإن كان الحديث هنا ضعيفاً إلا أن المعنى تقويه هذه الحكمة التي من أجلها شرع الأذان، وهو إعلام الغائب، إعلام الناس، الترسل هو أبلغ في الإعلام، لأن مع الترسل يحتاج إلى رفع الصوت، ورفع الصوت لا يتأتى مع المقدار المطلوب مع الإسراع، لكن مع التأني ومد الصوت يحصل هنا ارتفاع الصوت، فإذا الحكمة في ذلك تقوي معنى هذا الحديث وإن كان ضعيف.

الجزئية الثانية من الحديث في قول الحديث هنا: **"واجعل بين أذانك وإقامتك مقدار ما يفرغ الأكل من أكله"** قد جاء في البخاري لكن من غير تحديد.

ففي البخاري **"ولم يكن بين الأذان والإقامة شيء"** الذي يظهر والله أعلم أن ما بين الأذان والإقامة لم يكن شيء طويلاً، هذا هو الذي يظهر أن هناك مُقدّر محذوف، لم يكن بين الأذان والإقامة شيء طویل، وإلا فالاعتبار في هذا والعبرة في هذا إعلام الناس واجتماعهم، وهذا لا يتأتى إلا أن يكون هناك وقت بين الأذان والإقامة، فالوقت هنا لعله يُحدّد والله أعلم بتجمع الناس، وهكذا كان فعل النبي صلى الله عليه وسلم إذا رأى الناس اجتمعوا خرج للصلاة، فإذا نقول أن الحديث الآن ضعيف، والطرق كلها ضعيفة، ولكن المعنى فيه تقويه الحكمة التي شرع من أجلها الأذان وهي إبلاغ الناس.

هنا يأتي الترتيل، ومعنى الترتيل كما جاء في الحديث وهو **"إذا أذنت فترسل"** هو الترتيل، والترتيل أن يقول جُمْل الأذان كل واحدة على حده، فيقول الله أكبر ويمد بها صوته، ثم يقول الله أكبر الثانية كذلك، ثم الثالثة ثم الرابعة، ثم الشهادتين أشهد أن لا إله إلا الله، من غير وصل ويقف ويمد بها صوته، ثم أشهد أن لا إله إلا الله الثانية، ثم كذلك أشهد أن محمد رسول الله، وهكذا بقية جمل الأذان كل جملة على حده ويرفع بها صوته أو يمد بها صوته، فهذا هو الترسل وهذا هو الترتيل في الأذان، أن يقول كل جملة على حده وهذا لعله هو الأفضل.

وقد ذكر النووي رحمه الله تعالى أنه يقرن في التكبير كل تكبيرتين معاً، فيقول الله أكبر الله أكبر، لكن مع مد الصوت في الأذان، أما في الإقامة فلا يحتاج إلى مد الصوت، أما في الأذان يحتاج إلى أن يمد بها صوته، فإذا الترتيل هو أن تقال كل جملة على حدة، هذا هو إذاً معنى الترسل معناه الترتيل. وأما حذر الإقامة فهو أن يقولها متتالية من غير تمهل ومن غير مد للصوت، لأن الحذر هو ما يوافق المعنى الذي شرع من أجله الإقامة، وهو إعلام الحاضرين، فليسوا بحاجة إلى مد الصوت، وليسوا بحاجة إلى الترتيل، فيكفيهم التبليغ بأدنى شيء، فلذلك الإقامة لا يُرتل فيها بل يحذرهما حذراً كما تقدم معنا، وأن الحذر معناه الإسراع ويسرع فيها، ولا يرتلها، وهي إحدى عشرة جملة كما تقدم على القول الراجح والله أعلم، والمسألة كما ذكرنا فيها خلاف في عدد جمل الإقامة، فيسرع بالإقامة لأن هذا ما يوافق الحكمة التي من أجلها شرعت الإقامة، فتكون بهذه الصورة التي ليس فيها مداً للصوت.

وتبين لنا قبل ذلك الحكمة من الترسل في الأذان والحذر في الإقامة، فالأذان إنما شرع لإعلام الغائبين فناسبه الترسل لأنه يحتاج إلى مد للصوت، وهذا لا يتأتى مع الإسراع، مد الصوت إنما يأتي مع التمهّل فلذلك كان المشروع فيه أن يتأني فيه وأن يرتل وأن يمد به صوته، أما الإقامة فيكفي فيها أدنى شيء، فناسب أن يكون فيها من غير ترتيل وأن تكون بإسراع ولا تحتاج إلى مد الصوت، لأن الإقامة إنما هي إعلام الحاضر والحاضر يكفيه أدنى شيء في هذا.

أما المقدار كما أسلفت مقدار ما بين الأذان والإقامة فمردّه والله أعلم إبلاغ الناس أو الوقت الذي يمكن فيه إبلاغ الناس والذي يمكنهم فيه من الاجتماع، فإذا تحقق ذلك فهو المراد بالوقت بين الأذان والإقامة، وفي الغالب لا يكون طويلاً، ولكن لا يكون فيه إسراع أيضاً، بحيث أن لا تتحقق الفائدة المرجوة أو الحكمة من الأذان وهو اجتماع الناس، فالناس لا يجتمعون مباشرة مع الأذان، فيحتاجون إلى وقت ربما لمن يتوضأ، لمن بيته بعيد، لمن كان غافلاً عن الوقت ما شعر إلا بالأذان، وما إلى ذلك، فهو يحتاج إلى وقت ليأتي إلى الصلاة، فلو كانت الإقامة بعد الأذان مباشرة ما تحققت هذه الحكمة وما تحققت هذه الفائدة من الأذان والإقامة، فإذا يكون الوقت بين الأذان والإقامة يحدده ما عليه الناس من اجتماع بعد الأذان لأداء الصلاة، وهكذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم، فكان إذا رأى أصحابه اجتمعوا خرج إليهم فصلّى بهم، فكان ينتظر حتى يُبلغ بالصلاة، فإذا أُبلغ بالصلاة خرج إليهم صلى الله عليه وسلم، فيكون الناس على هذا أيضاً على مختلف الأزمان والعصور على ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم، ومقدار ما يفرغ الأكل من أكله لعله وقت في الغالب مساوياً لهذا الوقت الذي يمكن للمسلم أن يتجهز وأن يأتي للصلاة فيه، فيكون غالباً موافق له، فعلى قول أو على افتراض أنه ثبت معنا الحديث فقد حدده النبي صلى الله عليه وسلم بهذا، والحديث كما تقدم ليس بثابت، وطرقه كلها واهية، فبهذا تتحقق الفائدة المرجوة من ذلك.

